

التاريخ : 2008 / 08 / 05

الرقم : س / 1661 / 2008

تقرير حول :

الإغتراب لدى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

مقدمة :

يعتبر مفهوم الإغتراب من المفاهيم العميقة والمتعددة في علم الاجتماع، حيث إمتدت جذوره من موضوعات الفلسفة والاجتماع والسياسة والثقافة والدين لذلك تعددت تعريفاته حسب المجال الذي تطرقت إليه الدراسات المتعددة، كما يعتبر خاصة للإنسان فهو الكائن الوحيد الذي يستطيع الانفصال عن ذاته ومجمعه أو كليهما، وتختلف درجة الإحساس به حسب الظروف المهيئة له، ويتباين الأفراد في درجة إحساسهم بالإغتراب

في هذه الدراسة سيتم التعرف على مدى شعور اللاجئين الفلسطينيين بالمخيمات بالإغتراب السياسي والاجتماعي حسب ظروفهم المعيشية والسياسية، من خلال التطرق لتعريف الإغتراب من الناحية الاجتماعية والسياسية، تعريف اللاجئين حسب المواثيق الدولية، أهم مكونات الإغتراب وأسبابه، إحصائيات حول عدد اللاجئين بالمخيمات في الضفة الغربية وغزة، إحصائيات للأوضاع الاجتماعية والسياسية للاجئين بالمخيمات الفلسطينية، وتحليل لمعرفة العلاقة ما بين الإحصائيات للأوضاع المعيشية والسياسية للاجئين بالمخيمات ومدى شعورهم بالإغتراب الاجتماعي والسياسي .

أولاً: تعريف الاغتراب

الإغتراب الاجتماعي : هو الانفصال عن الآخرين، ولا يتم دون مشاعر الخوف والقلق التي تسببه وتصاحبه وتنتج عنه، حيث يخرج الإنسان عن المألوف في سلوكه، ويتمثل بالعديد من المتغيرات والإضطرابات النفسية.

كذلك هو الإحساس بالغربة والعزلة والحصار من قوى بعضها ظاهر وبعضها مجهول، والإنسحاب من الواقع، وتبني أطر مرجعية سلوكية مفارقة ومتباينة مع الجماعة مع ميول تقوقعية وإنتحارية أحياناً .

الإغتراب السياسي : أكثر شيوعاً في المجتمع المعاصر والمجتمع العربي خاصة، ومن أهم مظاهره أن الفرد المعترب ليس لديه قدرة على إصدار القرارات المؤثرة في الجانب السياسي، ويفتقد للمعايير والقواعد الناظمة للسلوك السياسي، فيشعر الفرد أن ليس له دور بالعملية السياسية، وصانعي القرار لا يضعون له أي إعتبار ولا يحسبون له حساباً .

ويعرف أيضاً بأنه شعور الفرد بالعجز بالمشاركة الإيجابية في الإنتخابات السياسية التي تعبر عن رأي الجماهير، وشعوره بالعزلة عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية التي تتعلق بصالحه، واليأس من المستقبل بسبب أن رأيه لا يسمعه أحد ولا يهتم به .

ثانياً: أهم مكونات الإغتراب ومظاهره

العجز : شعور الفرد بالاحول ولا قوة ولا يستطيع التأثير بالمواقف الاجتماعية التي يواجهها وشعوره بالعجز وعدم السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته وأنه لا يملك مصيره مع الإحساس بوجود قوة خارجية تدير له مصيره .

اللامعنى : يفقد الفرد القدرة على تحديد وفهم ما يحدث ويتوقعه من أحداث في المستقبل، فلا يستطيع أن يثق بما يعتقد أو يعارضه، يشعر أن الحياة لا معنى لها لأنها تسير بمنطق غير مفهوم .

اللامعيارية : الأنومي " مجموعة القيم والمبادئ والمعايير التي تحكم أفراد المجتمع " حيث تنهار تلك المعايير التي تنظم السلوك وتوجهه لأفراد المجتمع .

العزلة الإجتماعية : شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي والإفتقاد للأمن والعلاقات الإجتماعية والبعد عن الآخرين ولو كان بينهم، وشعور بالرفض الإجتماعي والإنفصال بين أهداف الفرد وقيم المجتمع ومعاييره .

الإغتراب عن الذات : عدم قدرة الفرد التواصل مع نفسه وشعوره بالإنفصال عما يرغب في أن يكون عليه فتفسير حياة الفرد بلا هدف ويستجيب فقط بما تأتي به الحياة .

اللاهدف : شعوره بالحياة تمضي دون وجود هدف وغاية واضحة فيفقد الهدف من وجوده وعمله ونشاطه ومن الإستمرار بالحياة .

التمرد : البعد عن الواقع ومحاولة الخروج عن المألوف وعدم الإنصياع للعادات والتقاليد السائدة ورفض كل ما يحيط به من قيم ومعايير ويكون التمرد على النفس والمجتمع .

أسباب الإغتراب :

- عدم تقدير الفرد وإحترام رأيه من الآخرين .
- سيطرة قوة حاكمة على السلطة لها إنتماءات محددة .
- بعض الضغوط الإجتماعية من العادات والتقاليد السلبية .
- الأوضاع الإقتصادية السيئة .
- الحروب والنزاعات السياسية .
- التهجير القصري من الوطن .
- الضغوط النفسية (الإكتئاب ، القلق، الخوف) .

ثالثاً: تعريف اللاجئين

حسب تعريف (الأونروا) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين اللاجئ هو : " أي شخص كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعي خلال المرحلة الممتدة من 1 / حزيران / يونيو 1946 إلى 15 أيار / مايو 1948 وفقد مسكنه وسبل عيشه نتيجة نزاع سنة 1948 " .

أما تعريف اللاجئين حسب (ميثاق 1951) الخاص باللاجئ الفلسطيني حسب المادة 1/ أ فقرة 2 من هذا الميثاق وبرتوكول عام 1967 م الخاص به فهو " أي شخص مقيم خارج وطنه بسبب خوف مبرر من التعرض للإضطهاد لأسباب العرق، الدين، الجنسية، العضوية في مجموعة معينة، أو أي رأي سياسي وغير قادر أو راغب بسبب هذا الخوف أن يستفيد من حماية هذا البلد ولا يملك الجنسية وكونه خارج بلد إقامته

الرسمية لا يستطيع أو بسبب الخوف لا يرغب في العودة إلى موطنه " .

ولقد تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين المسجلين مع الأونروا من هذا التعريف، من الناحية القانونية، حيث تنص الفقرة 1/ د من هذا الميثاق على ما يلي :

" عدم جواز تطبيق تعريف "هذا الميثاق" على الأشخاص الذين يتلقون في الوقت الحاضر حماية ومعونه من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة غير المفوضية العليا للأجانب".

رابعاً: مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة

وفقاً للكتاب الصادر عن دائرة شؤون اللاجئين بعنوان (اللاجئون الفلسطينيون "قرارات ومعاهدات واتفاقيات") في العام 2007 والتي توضح توزيع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة فهي كالتالي:

مخيمات الضفة الغربية

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية في 19 مخيماً، ويبين الجدول التالي اللاجئون المسجلون وفقاً لمعلومات الأونروا كالتالي:

أسم المخيم	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	اللاجئون المسجلون
بلاطة	21903	الفوار	7630
طولكرم	17455	الفارعة	7244
جنين	15,496	مخيم رقم 1 (عين بيت الماء)	6508
عسکر	14629	عقبة جبر	5510
الدهيشة	12045	عايدة	4534
شعفاط	10069	دير عمار	2275
الجلزون	10390	عين السلطان	1723
قلنديا	10024	بيت جبرين	2025
العروب	9859	الأمعري	8805
نور شمس	8659	موزعون في المخيمات	4458

أما مخيمي النويمة والكرامة، أفرغا من سكانهما بعد حرب عام 1967

مخيمات قطاع غزة

اسم المخيم	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	اللاجئون المسجلون
جباليا	106691	خان يونس	63219
رفح	95187	البريج	28770
الشاطئ	78768	المغازي	22266
النصيرات	57120	دير البلح	19534

خامساً: الأوضاع الإجتماعية والسياسية للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة

الواقع الصحي

حسب إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي لعام 2006م فقد تبيننت النتائج التالية(1) :

عدد المستشفيات وعدد الأسرة وعدد الأسرة لكل (1000) مواطن في منتصف العام 2006 م .

البيان	عدد المستشفيات 1000 مواطن	عدد الأسرة	الأسرة لكل
الأراضي الفلسطينية	76	5.007	1.3
الضفة الغربية	54	3.007	1.3
قطاع غزة	22	2000	1.4

نسبة الأفراد المؤمنيين صحياً حسب نوع التأمين والمنطقة 2006 م .

المنطقة	تأمين حكومي % وكالة %	تأمين خاص % تأمين
الأراضي الفلسطينية	51.8 32.9	1.7
الضفة الغربية	43.2 14.0	2.1
قطاع غزة	66.5 65.5	1.1

وحسب تقرير خاص صدر بمجلة الدراسات الفلسطينية حول المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة " إطار ديمغرافي ومؤشرات إقتصادية / إجتماعية، فقد تم إستقصاء آراء عينة شملت (1600) حالة حول الوضع الصحي العام بالمخيمات، فكانت النتائج كالتالي(2) :

أن نسبة من يستفيدون من نظام تأمين صحي خاص (8.2 %) ، ونسبة التأمين الصحي الحكومي (32,4 %) وإما عن طريق الأونروا (21,9 %) .

أما بالنسبة لحرية حركة الناس ووصولهم لمختلف الخدمات الصحية، فقد أثرت الإغلاقات والحواجز والقيود الإسرائيلية على حركة المواطنين، فحسب نداء وجهته الأونروا في حزيران / يونيو 2001 تناقص في الأشهر الستة السابقة للنداء عدد المرضى في مستشفيات القدس بنسبة (32 %) لأن اللاجئين من الضفة الغربية لم يعودوا قادرين على دخول القدس، وزاد عدد المرضى العاجزين عن المشاركة في نفقات الإستشفاء مع الأونروا بصورة كبيرة فارتفعت النسبة من (2-3 %) قبل إندلاع إنتفاضة الأقصى إلى

(22-29 %) مما شكل ضغطاً على موارد الأونروا، كذلك منع أعداد كبيرة من اللاجئين المرضى من الوصول للمستشفيات المتعاقدة مع الأونروا مما اضطرتهم للجوء لمستشفيات أخرى .

وحسب دراسة صادرة عن مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) بعنوان " الأوضاع الإجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية " فقد تم التطرق للوضع الصحي كالتالي(3) :

يعتبر البرنامج الصحي لوكالة الغوث الدولية (الأونروا) ثاني أكبر برنامج بعد التعليم حيث تخصص له)

18%) من ميزانيتها، يركز البرنامج على تقديم خدمات الصحة الأولية من خلال (34) مركزاً صحياً تشتمل على (19) مختبراً للتحاليل الطبية، (17) عيادة أسنان، (17) مرفقاً متخصصاً للأمراض الجلدية والنسائية، (6) عيادات مراكز علاج طبيعي تهتم بالمعاقين ومصابي الإنتفاضة، ثم سعت وكالة الغوث للتعاقد مع مستشفيات حكومية وغير حكومية لتوفير أسرة للمرضى الأجانب وتقديم مساعدات مالية لتكاليف الرعاية الطبية المتخصصة بالمستشفيات الإسرائيلية الحكومية غير متوفرة بالضفة الغربية .

وبينت الدراسة أن الخدمات تقدم لنحو (538.733) لاجئ داخل المخيمات بالإضافة للأجانب خارج المخيمات، وعدم توفر العدد الكافي من الأطباء والممرضات لكافة الخدمات، وبينت أن نسبة (75%) من نفقات الولادة تتم بالمستشفيات المتعاقد مع الوكالة لسكان المخيمات والنسبة المتبقية يغطيها المواطنين، أما مستشفيات إسرائيل يوجد صعوبة لدخولها وتحمل الوكالة نفقات الحالات التي لا يمكن علاجها بالضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الإغلاقات والحوادث أدى لمنع وتعطيل كثير من هذه التحويلات وموت بعضهم، وكذلك القيود الإسرائيلية للجمارك على إستيراد المواد الطبية الضرورية كانت سبباً للقلق وأخرت وصول المواد بوقتها، مما أدى لحدوث أزمة صحية داخل المخيمات والتي يؤثر على (الأطفال، الأمهات، المسنين، المعاقين) .

البطالة

حسب إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي لعام 2006م فقد تبينت النتائج التالية(4) :

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وأهم سمات القوى العاملة والمنطقة لعام 2006 م .

المنطقة	الجنس	نسبة البطالة تامة	عمالة عمالة محدودة
الضفة الغربية	كلا الجنسين	44.1	9.4
	ذكور	72.0	
	إناث	18.9	11.1
		70.0	
قطاع غزة	كلا الجنسين	17.6	2.6
	ذكور	34.8	4.6
	إناث	60.6	4.7
		35.1	
		60.2	
		32.3	3.5
		64.2	

وحسب تقرير خاص صدر بمجلة الدراسات الفلسطينية، نفذه المعهد العالمي للدراسات التنموية في جامعة جنيف، حيث تم على ثلاث مراحل منذ إنتفاضة الأقصى لعام (2000م - 2001م) حول المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة " إطار ديمغرافي ومؤشرات إقتصادية / إجتماعية، فقد تم إستقصاء آراء عينة شملت (1600) حالة حول البطالة بالمخيمات، فكانت النتائج كالتالي(5) :

إن إجراءات الإغلاق أدت لبطالة عدد كبير من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، ففي النصف الأول من عام 2000 كان هناك نحو(125.000) فلسطيني مستخدمين في إسرائيل وفي المستوطنات والمناطق

الصناعية الإسرائيلية، وكانوا يكسبون ما متوسطه (27.50) دولاراً يومياً، بما يصل مجموعه لنحو (3.4) ملايين دولار كل يوم (فقط سمح لنحو (2100) عامل من سكان غزة للعمل في منطقة إيرز الصناعية من وقت لآخر ، فالأثر الصافي الذي أصاب الإقتصاد يبلغ نحو (3) ملايين دولار يومياً من دخل الأسر المعيشية

يشكل اللاجئيين نحو (58%) من عمال المياومة هؤلاء أصبحوا بغير عمل فمعدلات البطالة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة إرتفعت في مجموعها من (11%) إلى (35%-40%) ، وأشار التقرير أيضاً أن هناك إستمرار في هبوط متوسط دخل الأسرة في المناطق المحتلة منذ (1967م)، حيث تناقص الدخل الشهري من (2500) شيكل إسرائيلي قبل إندلاع إنتفاضة الأقصى إلى (1200) شيكل في شباط ١ فبراير 2002 م ، أما في قطاع غزة فقد تراجع متوسط الدخل إلى (883) شيكل، وتضاعفت نسبة الأسر التي فقدت مصادر دخلها خلال الإنتفاضة من (10%) في آذار ١ مارس 2001 إلى (20%) في شباط ١ فبراير 2002 م ، كذلك إرتفعت نسبة الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الأشهر الستة الأخيرة من (49%) في آذار ١ مارس 2001 م إلى (56%) في شباط ١ فبراير 2002 م .

وبينت نتائج الدراسة أن (36%) من أفراد العينة مستخدمون، و (14%) عاطلون عن العمل، و (50%) يوجدون خارج قوة العمل (ربات بيوت، طلاب، متقاعدون) . ووفقاً للتقرير نفسه فقد تراجعت نسبة المستخدمين بدوام كامل خلال سنة 2001 م من (29%) شباط ١ فبراير إلى (28%) حزيران ١ يونيو ثم إلى (27%) تشرين الثاني ١ نوفمبر، وتراجعت نسبة الأفراد المنخرطين في قوة العمل من

(55%) إلى (51%) إلى (50%) على التوالي خلال الأشهر المذكورة مما يعني أن بعض الأفراد وخاصة النساء ترك سوق العمل .

أما وضع العمالة في مخيمات قطاع غزة فهو الأسوأ كما تبين من خلال مقارنة نسبة العاملين إلى غير العاملين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة حيث تسجل مخيمات غزة النسبة الأدنى بينما تسجل مخيمات الضفة النسبة الأعلى .

جدول توزيع البطالة بحسب مكان الإقامة .

المنطقة	العاملين %	غير العاملين %
الضفة الغربية	74%	26%
مخيمات الضفة الغربية	76%	24%
القدس	68%	32%
غزة	72%	28%
مخيمات غزة	60%	40%

كما تبين خلال التقرير بمقارنة اللاجئيين بغير اللاجئيين بما يتعلق بالعمالة أن نسبة البطالة في أوساط اللاجئيين هي (17%) في مقابل (12%) في أوساط غير اللاجئيين، كما أن دخل اللاجئيين في مخيمات قطاع غزة بين العاملين هو أدنى منه بالنسبة لبقية المناطق، فدخل العاملين ممن يقطنون مخيمات الضفة الغربية أعلى من دخل نظرائهم غير القاطنين في المخيمات . أما خسارة العمل بسبب الإنتفاضة بين التقرير لنتائج البحث على العينة أن (80%) خسروا أعمالهم، و (90%) يعملون بدوام كامل دون تأثر بالإنتفاضة .

أما العلاقة بين خسارة العمل بسبب الإنتفاضة وبين رب العمل النسبة الأكبر ممن فقدوا أعمالهم بين العاملين في إسرائيل ، (72%) منهم فقد عمله و (12%) احتفظوا بأعمالهم و (16%) وجدوا عملاً في أماكن أخرى، وبينت الدراسة أن دخل العاملين في إسرائيل يبلغ ضعف نظرائهم من العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن (79%) ممن كانوا يعملون في إسرائيل ويقعون حالياً تحت خط الفقر هم من سكان

المخيمات، وأن نسبة (97%) من أعمال موظفي السلطة الوطنية لم تتأثر بسبب الإنتفاضة، مقارنة لنسبة 45% في أوساط العاملين في القطاع الخاص، و(40%) في أوساط العاملين عملاً مستقلاً .

وبينت الدراسة بإعتمادها على معطيات البنك الدولي (2001: 37) أن (21%) من الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر قبل إندلاع الإنتفاضة في أيلول ١ سبتمبر 2000 وارتفعت هذه النسبة إلى (33%) في كانون الثاني ١ يناير 2001 م وتوقع البنك أن ترتفع النسبة إلى (40%) في نهاية 2001 م إذا إستمرت الأوضاع كما هي .

وحسب بيانات المسح على العينة تبين أن (87%) من الفلسطينيين في المناطق المحتلة وشملمهم المسح أحوالهم المعيشية تدهورت لحافة الفقر المدقع، وتثلث هؤلاء تقريباً مدخراته من النقود لا تكفيه وأقل من الثلث بإمكانه تدبر أموره، وربع المشمولين مدخراته نفدت، و(9%) بإمكانهم الصمود لفترة طويلة .

أما وضع اللاجئين في المخيمات أجاب نصف من شملهم المسح أن مدخراته من النقود نفدت، قياساً بنسبة

(23%) من سكان المدن و(30%) من سكان القرى، وأجاب (2.9%) من سكان المخيمات أن بإمكانهم الصمود فترة طويلة (ثلثهم من غير اللاجئين) (10%) بإمكانهم الصمود عدة أسابيع (ثلثهم من غير اللاجئين) و(10%) يصمدون أياماً قليلة، و(48%) من اللاجئين مدخراته نفدت كلياً .

وحسب دراسة صادرة عن مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) بعنوان " الأوضاع الإجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية " فقد تم التطرق للبطالة كالتالي (6):

أكثر سكان المخيمات يعتمدون على ما تقدمه لهم وكالة الغوث الدولية من مساعدات تموينية وصحية وتعليمية، وبعد إنتهاء الإنتفاضة الأولى قلصت الوكالة خدماتها لتقتصر على العائلات الفقيرة جداً ونسبتها (6%) في عام 1995 م " وهي العائلات التي تحمل بطاقة الشؤون "، ولكن هذه المساعدات لا تكفي لسد الحاجة مما دفعهم للجوء للجان الزكاة والمساعدات، ودفع أبناءهم للعمل، ولكن فرص العمل داخل المخيمات قليلة لسكانها، فمن بين (40) شخصاً تمت مقابلتهم في مخيمات بلاطه وعسكر والعين كان (12) شخص يعملون داخل المخيمات، ولكن بعد توقيع إتفاق إعلان المبادئ زادت نسبة المحلات داخل المخيمات والإقبال على تراخيص سيارات الأجرة الذين يعملون بين المدن والمخيمات حيث يعتبر تقدماً لما كان عليه الحال في فترة الإحتلال .

عدد العاملين في الوكالة وتوزعهم حسب نوع العمل في مخيمات نابلس (بإستثناء مدير المخيم)

الوظيفة	العيادات	المدارس	شؤون صحية وتنظيفات	النشاط السنوي	حراسه
المخيم					
بلاطه	20	94	20	2	10
عسكر	13	74	16	1	4
العين	8	33	7	1	2
المجموع	41	201	43	4	16

وبينت الدراسة أن عمال وكالة الغوث يحصلون على أجور أعلى من أجور السلطة الفلسطينية، فمعدل راتب معلم وكالة الغوث (400 دولار) أما في مدارس السلطة يبلغ (300 دولار) .

الواقع التعليمي

حسب إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي لعام 2006م فقد تبيننت النتائج التالية (7):

أعداد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والجهة المشرفة والمرحلة لعام 2007/2006

المنطقة والجهة المشرفة	رياض الأطفال ثانوية	مدارس أساسية المجموع
الضفة الغربية	676	1.102
	653	1.755
حكومية	2	833
وكالة	585	1.418
خاصة	-	93
	-	93
	674	176
	68	244
قطاع غزة	257	747
	121	582
حكومية	2	245
وكالة	112	357
خاصة	-	193
	-	193
	255	23
	9	32

أعداد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب الجهة المشرفة والمرحلة لعام 2006/2007 م

الجهة المشرفة	رياض الأطفال ثانوي	مدارس أساسية المجموع
حكومية	196	634.468
	125.601	760.069
وكالة	-	252.830
	-	252.830
خاصة	77.955	67.579
	4.796	72.375

عدد الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس لعام 2006/2007 م

الجامعات		كليات المجتمع	
ذكور	إناث	ذكور	إناث
64.737	74.401	6.364	4.771

بيانات الجامعات تشمل طلبة وخريجي الدبلوم المتوسط والباكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات والكليات الجامعية .

التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس والمنطقة 2006 م.

الحالة التعليمية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أمي	2.8	10.7	3.2	9.4
ملم	7.6	8.1	6.6	5.3
إبتدائي	20.1	17.8	16.4	14.2
إعدادي	37.9	35.0	33.4	34.9
ثانوي	17.7	17.3	24.3	26.2
دبلوم	5.3	4.9	4.7	4.1
بكالوريوس	8.6	6.2	11.4	5.9

وحسب تقرير خاص صدر بمجلة الدراسات الفلسطينية حول المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة " إطار ديمغرافي ومؤشرات إقتصادية / إجتماعية، فقد تم إستقصاء آراء عينة شملت (1600) حول الوضع التعليمي بالمخيمات، فكانت النتائج كالتالي(8):

حسب نتائج مسح المعهد العالي للدراسات التنموية في جامعة جنيف وحسب إجابات أفراد العينة، فإن (51%) أميون ، (10%) في مستوى التعليم الثانوي، (33%) حضروا صفوفاً في المرحلة الجامعية.

أما العلاقة بين مستوى التعليم ومكان السكن، فهناك تجانس على مستوى المناطق كافة، سكان المخيمات هم أكثر تعليماً من سكان القرى بنسبة (32%) من سكان المخيمات حصلوا على تعليم جامعي، مقابل (19%) فقط من سكان القرى حصلوا على تعليم جامعي .

أما نسبة علامات الطلاب بسبب تأثير الضغوط والتوترات النفسية في أطفال المخيمات بسبب ظروف الإنتفاضة، أظهرت نتائج الأمتحان الموحد لقسم التعليم في الأونروا لنهاية العام الدراسي 2001/2000 م تراجعاً في التحصيل العلمي إلى ما دون المتوسط، وتتخذ التوترات النفسية بين أطفال المدارس في المخيمات أبعادها القسوى بسبب الكثافة السكانية في المخيم، وتلاصق جدران البيوت، وضيق الأزقة بينهما، حيث أن نسبة ما يقارب (609.000) لاجئ في مخيمات الضفة الغربية وغزة يعيشون بمساحة لا تتجاوز 20 كم² أي بمعدل كثافة سكانية تزيد على (30.450) نسمة في الكيلو متر المربع الواحد .

وحسب دراسة صادرة عن مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) بعنوان " الأوضاع الإجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية " فقد تم التطرق للوضع التعليمي كالتالي(9):

جدول توزيع مدارس اللاجئين حسب الجنس والمحافظة .

المخيمات حسب المحافظات	مدارس الذكور	مدارس الإناث	المختلطة	المجموع
مخيمات جنين	5	3	1	9
مخيمات نابلس	6	5	0	11

مخيمات طولكرم	3	3	1	7
مخيمات رام الله	6	4	0	10
مخيمات القدس	2	2	0	4
مخيمات بيت لحم	1	2	0	4
مخيمات أريحا	0	0	2	2
مخيمات الخليل	2	4	1	7
الجموع	25	23	6	54

الأمية :

التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي في المخيمات 1996

المستوى التعليمي	ذكور %	إناث %	المجموع %
أمي	20	34.1	27.05
إبتدائي	21.2	21.3	21.3
إعدادي	37.1	29.1	33.1
ثانوي	10.1	7.7	8.9
دبلوم	9.2	7.1	8.2
جامعة فما فوق	2.6	0.8	1.7

التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر حسب أعلى مؤهل علمي في مخيمات الضفة الغربية لعام 1987 م

المؤهل	ذكر	أنثى	كلا الجنسين
أمي	12.6	32.2	22.3
مدرسة	70.7	58	64.4
جامعة	16.8	9.9	13.3

التحليل الإحصائي للنتائج وعلاقتها بالإغتراب لدى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

يلاحظ من إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني لعام (2006) أن الخدمات الصحية المقدمة للاجئين سواء من قبل القطاع الحكومي أو وكالة الغوث أو القطاع الخاص، لا تتناسب مع عدد سكان الضفة الغربية البالغ عددهم (1,787,562) وقطاع غزة (995,522)، ومن ضمنهم اللاجئين في مخيماتها، حيث يبلغ عدد اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية (710,681) مسجلين مع الأونروا و(30,987) غير مسجلين، أما قطاع غزة فعدد المسجلين مع الأونروا (1,001,352) وغير المسجلين (11,898)، كما ويلاحظ أن عدد المستشفيات العام في الضفة الغربية فقط (54) مستشفى حيث يقدم الخدمات الصحية لكافة السكان ومن ضمنها اللاجئين في المخيمات فقط يوجد مستشفى عدد (1) منها تابع لوكالة الغوث يقدم خدماته لشريحة كبيرة من اللاجئين، أما قطاع غزة فقط (22) مستشفى يقدم خدماته لكافة المواطنين ومن ضمنهم اللاجئين بالمخيمات، كما أن عدد الأسرة أيضاً داخل المستشفيات في الضفة الغربية وغزة لا تتناسب مع حجم السكان حيث يقدم لكل 1000 مواطن في الضفة الغربية ما نسبته (1.3) من الأسرة وفي قطاع غزة ما نسبته (1.4) . وبينت الدراسة السابقة لمركز شمل 1999م والتي قامت بدراسة أوضاع اللاجئين بالضفة الغربية أن عدد المراكز والخدمات الصحية لا تتناسب مع عدد سكان المخيمات، حيث بلغت عدد المراكز الصحية (34)

مركزاً صحياً، إشتملت على العلاجات الأولية غير مستعصية، مما دفع بوكالة الغوث للتعاقد مع مستشفيات خاصة وحكومية لأجل تغطية العلاجات الأصعب مثل (مستشفى الإتحاد بنابلس، المطلع بالقدس) ، وكذلك بينت عدم توفر عدد كافي من الممرضين والأطباء لكافة الخدمات وأن نسبة 75% من الولادات تتم بالمستشفيات المتعاقد معها والنسبة المتبقية تغطي من المواطنين .

أما بالنسبة للتأمينات فيلاحظ حسب إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني أن التأمينات الحكومية لها النصيب الأكبر في الإعتماد عليها من قبل السكان لتلقي الخدمات الصحية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة (43.2) ثم يتبعها تأمين وكالة الغوث بنسبة (14%) ، أما قطاع غزة فالتأمينات الحكومية اعتمد عليها بنسبة (66.5) مقابل تأمين وكالة الغوث (65.5) . وبمقارنة نتائج دراسة مركز الإحصاء الفلسطيني مع دراسة مجلة الدراسات الفلسطينية لعام 2003 م حول الإعتماد على التأمينات الحكومية أو وكالة الغوث، تبين أن هناك إزدیاد في الإعتماد على التأمينات الحكومية والوكالة من نسبة 32.4% التأمين الحكومي إلى نسبة 43.2% ومن نسبة 21.9% تأمين وكالة الغوث إلى نسبة 32.9% . كما يلاحظ من دراسة مركز الإحصاء الفلسطيني أن الإعتماد على التأمين الخاص في الضفة الغربية نسبته (2.1 %) مقابل قطاع غزة بنسبة (1.1 %) مقابل نتائج دراسة 2003 م التي بينت أن نسبة من يعتمدون على التأمين الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة هي (8.2%) .

أما بالنسبة لحرية حركة المواطنين للوصول للخدمات الصحية بينت دراسة 2003 م أن هناك تناقص في عدد المرضى في مستشفيات القدس بنسبة (32%) كذلك إرتفعت نسبة من لا يستطيعون المشاركة بنفقات الإستشفاء مع الأونروا من نسبة (2%-3%) قبل إنتفاضة الأقصى إلى نسبة

(22%-29%) . وبينت دراسة 1999 م أن هناك صعوبة في دخول مستشفيات إسرائيل حيث تتحمل الوكالة نفقات الحالات التي من الصعوبة علاجها بالضفة وقطاع غزة، ولكن نتيجة الإغلاقات والقيود الإسرائيلية يموت عدد منهم، وكذلك وضع قيود الجمارك يؤخر وصول كثير من الأدوية مما سبب رفع نسبة القلق وزيادة الأزمات الصحية داخل المخيمات خاصة تأثيرها على شريحة الأطفال والمسنين .

يعتبر إعتماد اللاجئين داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها بصورة كبيرة على الخدمات الصحية المجانية أو ذات التكاليف البسيطة دليل على طبيعة الوضع الإجتماعي والإقتصادي السيئ الذي يعيش به اللاجئ الفلسطيني، حيث يعكس المعاناة والألم نتيجة الحرمان من الأمن الإجتماعي الذي يجب أن يحيا به في ظل وجوده بأرضه وبلده الأصلي، وتوضح الإحصائيات أن هناك تقصير من الجانب الحكومي في توفير الخدمات الصحية المناسبة والسريعة لسكان المخيمات، كما أن وكالة الغوث لا تقدم الخدمات الملائمة بالصورة الكافية لحصول المواطنين عليها نتيجة عدم توفر العدد الكافي من المستشفيات أو المراكز الطبية والممرضين والأطباء مما يجعل هناك إزدحاماً وتأخيراً في توفير الخدمات الصحية، مما يؤثر على الوضع النفسي لللاجئ الفلسطيني من شعوره بالإحباط والألم والعجز عن أن يتخذ القرار الذي يغير من مصيره، ويجعل حياته مسيرة من قبل أصحاب القرار والمسؤولين، فيفقد الثقة بمن حوله ويعزز المشاعر السلبية من الشعور بالعزلة والأغتراب عن المحيط، كما أن الإحتلال الصهيوني يلعب دوراً رئيسياً بتعزيز هذه المشاعر نتيجة التسبب في تهجير هؤلاء المواطنين من أراضيهم وممتلكاتهم قسرياً، كما يعمل على وضع العقبات والصعوبات في تحسين الأوضاع الصحية للمواطنين وخاصة داخل المخيمات الفلسطينية .

أما بالنسبة للبطالة يلاحظ من إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني أن نسبة البطالة في الضفة الغربية للذكور بلغت ما نسبته 18,9% مقابل ذكور قطاع غزة حيث بلغت 35,1%، كما أن نسبة البطالة للإناث في الضفة الغربية بلغت (17,6 %) مقابل إناث قطاع غزة حيث بلغت (32,3 %) يلاحظ أن البطالة في الضفة الغربية بين الجنسين أقل من قطاع غزة حيث إرتفعت نسبتها بشكل ملاحظ مما يدل على صعوبة الحياة المعيشية وإساءتها في قطاع غزة وخاصة بعد أن تم حرمان كثير من العمال من التوجة للعمل داخل إسرائيل أو الضفة الغربية، كما أن قطاع غزة يعتبر أكثر إغلاقاً وحصاراً من الضفة الغربية علماً بأن أغلبية القطاع من اللاجئين، حيث يستطيع بعض العمال التهرب لداخل أراضي 48 والعمل بها بصورة أسهل من قطاع غزة، أما حجم العمالة في الضفة الغربية للذكور كانت نسبتها (70,0 %) أما الإناث (79,8 %) مقابل قطاع غزة الذكور

(60.2 %) والإناث (64.2 %) مما دلت أيضاً على ارتفاع نسبة العمالة بالضفة عن قطاع غزة، ويلاحظ أن نسبة عمالة النساء بالضفة الغربية وقطاع غزة أعلى من نسبة عمالة الذكور مما يدل على اعتماد الأسر على دخل المرأة كمعيل للأسرة وربما يعود ذلك بسبب الإعتقال لرب الأسرة أو الإستههاد أو لعدم توفر العمل المناسب أو الإعاقة والمرضى مما يضطر المرأة للخروج لسوق العمل، كما أن ارتفاع نسبة التعليم للفتيات رفع من نسبة حصولها على العمل مقابل الرجل .

وبينت نتائج دراسة 2003 م الصادرة عن مجلة الدراسات الفلسطينية أن منذ عام 2000 م ومع بداية إنتفاضة الأقصى ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنسبه كبيرة، حيث تم تعطيل نحو 125.000 عامل داخل إسرائيل بخسارة تقدر 3 ملايين دولار يومياً، وارتفعت نسبة البطالة من 11% إلى 35%-40%، كذلك كان هناك هبوط في متوسط دخل الأسرة من 2500 شيكل قبل الإنتفاضة إلى 1500 شيكل في 2002 م وقلة نسبة العاملين بدوام كلي عام 2001 من 29% إلى 28%، وبينت الدراسة أن وضع العمالة في مخيمات قطاع غزة هو الأسوأ حيث بلغت (60%) مقارنة مع مخيمات الضفة الغربية حيث بلغت (76%) أما نسبة غير العاملين في مخيمات الضفة الغربية 24% مقابل قطاع غزة بنسبة (40%)، فمقارنة نسبة العاملين في المخيمات سواء الضفة الغربية أو مخيمات قطاع غزة مع الضفة الغربية وقطاع غزة نلاحظ ارتفاع نسبة العمالة في مخيمات الضفة الغربية وإنخفاض نسبة البطالة فيها عن نسبتها في الضفة الغربية، أما قطاع غزة يلاحظ أن قطاع غزة نسبة العمالة فيها أعلى من مخيمات قطاع غزة حيث بلغت (72%) كما أن نسبة البطالة أقل عنها حيث بلغت (28%)، مما يدل على أن مخيمات الضفة الغربية الأكثر إقبالاً على العمل وخاصة داخل المدن أو داخل أراضي 48 أو المستوطنات الإسرائيلية أو الإقبال على التعليم والحصول على الوظيفة وكل ذلك نتيجة حرمان سكان المخيمات من إمتلاك أراضيهم وتهجيرهم مما يولد لديهم الدافع للبحث عن البديل للتعويض عن الخسارة للحصول على الدخل المناسب لتحسين أوضاع المعيشية .

أما مخيمات قطاع غزة بالنسبة لمخيمات الضفة أو قطاع غزة تعتبر نسبة العمالة قليلة فيها والبطالة الأكثر ارتفاعاً وربما يعود ذلك لسوء الأحوال في قطاع غزة عامة وخاصة المخيمات، والتنافس على العمل بين أهالي المخيمات والمدن بسبب عدم توفر سوق عمل مناسب مع حجم السكان في قطاع غزة، وكذلك التشديد والإغلاق المحكم على قطاع غزة وخاصة المخيمات التي تخشي إسرائيل كثيراً من أبنائها مما يدفع بحرمانهم من الحصول على العمل والإنتظار لأوقات طويلة حتى يجد ما يعمل به ولو كان بسيطاً .

بالنسبة لخسارة العمل وحدث الإنتفاضة والمضايقات الإسرائيلية والإغلاقات فنسبة من فقدوا عملهم داخل إسرائيل (72%) فقدوا عملهم و (12%) إحتفظوا بأعمالهم و (16%) وجدوا عملاً في أماكن أخرى حسب أفراد العينة، يلاحظ أن نسبة كبيرة تركت العمل بسبب الأحداث السياسية وأصبحوا في صف البطالة، علماً أن عمال المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة يحصلون على أجور أعلى من غيرها داخل إسرائيل وهي المنفس الرئيسي للعمل لأهالي المخيمات، مما يجعل ذلك سبباً في الشعور بالقلق والقهر والخوف من المصير، والشعور بعدم وجود أي جهة تهتم بتحسين الحال والأوضاع المعيشية، وعدم قدرة على القيام هو بنفسه بأي شئ يحسن من أوضاعهم، فيبتعد العامل عن المجتمع ويجلس لساعات وأيام في بيته، بشعور الضيق والقهر والألم وخاصة إذا طالت فترة حصوله على العمل يصاب بشعور الإغتراب والتوحد والإنفصال عن واقعه ومحيطه، وعدم رغبته في الإندماج والبحث عن الطول الأخرى لأنه فقد الثقة بمن يتخذون القرار، أو بعض منهم يندمج في صفوف المقاومة والإنتفاضة لينتقم ممن كان سبباً في ضيق الحياة .

وبينت الدراسة أن موظفي السلطة الفلسطينية بنسبة (97%) لم يتأثروا بفقدان أعمالهم بسبب الإنتفاضة، مقارنة مع العاملين في القطاع الخاص الذين فقدوا أعمالهم بنسبة (45%) أو العاملين عملاً مستقلاً بنسبة

(40%) مما يجعل العاملين عامه في القطاعات الأخرى بالشعور بالظلم والقهر والتمييز بسبب أنهم لا يحصلون على الأمن الوظيفي والدائم، ولا يجدون من يقدم لهم التعويض عما فقدوه، فيزيد من مشاعر الإغتراب وفقدان الإلتزام والإندماج لتحسين الأوضاع، ويبقى هم العامل أن يجد العمل الذي يحصل به على ما يسد به حاجة أبنائه .

كما بينت الدراسة أن هناك زيادة في وقوع الأسر الفلسطينية تحت خط الفقر حيث زادت النسبة من (21%) من 2000م إلى (33%) عام 2001 وهذا يدل على خطورة الوضع داخل المخيمات وخاصة إذا إستمر الحال بالزيادة بالسوء فسوف ينتج مشكلات إجتماعية ونفسية كبيرة من الصعب أحياناً التعامل معها .

يعتبر إعتداد سكان المخيمات بنسبة كبيرة على مساعدات وكالة الغوث، حيث تقوم بتوظيف أيضاً نسبة من سكانها حيث بينت دراسة (1999) أن أكثر الوظائف التي توفرها في الجانب التعليمي، ثم الصحة والتنظيفات والعيادات ثم الحراسة، و مع حلول السلطة الفلسطينية بدأت وكالة الغوث تقلل من خدماتها لسكان المخيمات واللاجئين، مما دفع للكثير منهم للبحث عن العمل سواء داخل المخيمات أو المدن، فيعتبر قدوم السلطة الفلسطينية منفساً لسكان المخيمات حيث قلل من المضايقات التي تلحق بهم من قبل السلطات الإسرائيلية وخاصة الحرمان من الحصول على تصاريح العمل أو الرخص لفتح محلات أو العمل على سيارات الأجرة، مما يقلل من مشاعر الإحباط واليأس والعجز لدى الكثير، وإستشعار من يقوم بإدارة حياته ومساعدته على تحسين ظروفه وأحواله وخاصة أن ذلك يكون من أهله ووطنه، مما يبعد مشاعر الإغتراب والإنفصال عن المحيط وخاصة لفئة العمال، ويدفع بالأفراد بعدم الإعتداد فقط على المساعدات الدولية والبحث عن العمل والإكتفاء الذاتي.

أما بالنسبة للوضع التعليمي فيلاحظ حسب إحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني أن مجموع المدارس في الضفة الغربية والتي تشرف عليها الحكومة (وزارة التربية والتعليم) بلغت (1.755) مدرسة من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية، أما قطاع غزة فكانت عدد المدارس التي تشرف عليها الحكومة

(وزارة التربية والتعليم) (582) مدرسة مما يشير إلى إرتفاع نسبة التعليم أكثر في الضفة الغربية وأن إمكانية الحصول على التعليم غير المكلف أكثر من قطاع غزة، أما عدد المدارس التي تشرف عليها وكالة الغوث في الضفة الغربية كان عددها (93) مدرسة موزعة داخل المخيمات، وبعض المدن، أما قطاع غزة فكان عدد مدارس الوكالة الكلي فيها (193) مدرسة، أما عدد مدارس الحكومة التي تشرف عليها في الضفة الغربية (1.418) أما قطاع غزة (357)، ولكن حسب دراسة مركز اللاجئين (شمل) لسنة 1999 كان مجموع عدد مدارس التي تشرف عليها وكالة الغوث في الضفة الغربية (54) مدرسة، وكانت مخيمات مدينة رام الله ونابلس الأكثر حظاً في عدد مدارس الوكالة، علماً أنه لا يستطيع دخول هذه المدارس مخصصه للاجئين الفلسطينيين فقط ولكن يتم دمج غير اللاجئين فيها في بعض المدارس مثل مدارس بيرزيت ، فيلاحظ هناك زيادة في نسبة مدارس الوكالة منذ عام 1999م لعام 2006م، وذلك يعود للزيادة في نسبة السكان وأعداد الطلبة، أما المدارس الخاصة بالضفة الغربية كان عددها (244) مدرسة، أما قطاع غزة فكان عددها (32) مدرسة ، مما يدل على إعتداد اللاجئين بالصورة الأساسية للحصول على التعليم من خلال مؤسسات وكالة الغوث، والمدارس الحكومية التي توفر تعليم أرخص من التعليم الخاص الذي يكون أكثر تكلفة منهما .

أما أعداد الطلبة في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تشرف عليها الحكومة (وزارة التربية والتعليم) بلغ (760.060) طالب، أما عدد من تشرف عليها وكالة الغوث بلغ (252.830) طالب، أما المدارس الخاصة عدد طلابها (72.375) طالب، ومن خلال تقسيم عدد المدارس الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ (1775) مدرسة على عدد طلاب مدارس الحكومة (760.060) تكون النتيجة بمعدل (428) طالب لكل مدرسة حكومية، أما تقسيم عدد مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ (232) مدرسة على عدد طلاب مدارس الوكالة بالضفة الغربية وغزة البالغ (252.830) طالب تكون النتيجة بمعدل (1090) طالب لكل مدرسة، ويلاحظ أن وكالة الغوث لا تشرف على مدارس ثانوية ولا رياض أطفال، فقط تحرص على توفير الدراسة للاجئين للمرحلة الأساسية الأولى من الإبتدائي والإعدادي، تدلل الإحصائيات أن هناك إكتظاظ في عدد طلاب المدارس وخاصة بالصف الواحد لدى مدارس وكالة الغوث والحكومة مقابل المدارس الخاصة/ مما يقلل من قدرة المعلم على إيصال المعلومات بطريقة أكثر كفاءة منيعة الصعوبة في التعامل مع العدد الكبير من الطلاب، ويحرم الطلاب من الإستفادة الأكبر من التعلم داخل المدرسة نتيجة هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب، مقابل المدارس الخاصة التي توفر أعداداً قليلة للصف الواحد ومعلمين بنسبة أكثر وتحرص في الغالب على تقديم الجودة بالتعليم .

أما بالنسبة للحالة التعليمية والجنس والمنطقة تبين حسب دراسات دائرة الإحصاء أن نسبة الأمية بين الإناث في الضفة الغربية بلغت (10.7) مقابل الذكور والتي بلغت (2.8)، مقابل قطاع غزة كانت نسبة الأمية لدي الإناث (9.4) مقابل الذكور (3.2) فيلاحظ أن النسبة أيضاً كبيرة للإناث مقابل الذكور، كما أن نسبة الأمية أعلى لدى إناث الضفة عنها من إناث قطاع غزة، ويلاحظ أنه كلما إرتفعت المرحلة التعليمية من التعليم

الأساسي حتى المرحلة الثانوية إرتفعت نسبة التعليم وخاصة المرحلة الإعدادية والتي بلغت أعلى النسب لذكور الضفة الغربية (37.9%) وقطاع غزة (33.4%) أما إناث الضفة الغربية (35.0%) وقطاع غزة (34.9%)، يلاحظ أن نسبة التعليم للمرحلة الإعدادية أعلى من المرحلة الابتدائية لكلا الجنسين حيث نسبتها لذكور الضفة الغربية (20.1%) وقطاع غزة (16.4%) وإناث الضفة (17.8%) وقطاع غزة (14.2%)، أما المرحلة الثانوية كانت أقل منها فيلاحظ أن نسبة الذكور في الضفة الغربية (17.7%) وقطاع غزة (24.3%) وإناث الضفة (17.3%) وقطاع غزة (26.2%)، أما بالنسبة للدبلوم لذكور الضفة (5.3%) وقطاع غزة (4.7%) و إناث الضفة (4.9%) وقطاع غزة (4.1%)، أما البكالوريوس لذكور الضفة

(8.6%) وقطاع غزة (11.4%) أما إناث الضفة (6.2%) وقطاع غزة (5.9%) .

وبمقارنة تلك النتائج بدراسة مجلة الدراسات الفلسطينية لعام (2003م) يلاحظ أن نسبة الأمية لعينة الدراسة (51%) للضفة الغربية وقطاع غزة أعلى مما هي عليه عام (2006م) إذا تم جمع نسبة الذكور والإناث حسب الجدول السابق، مما يدل على إنخفاض نسبتها والزيادة في الإقبال على التعلم، حيث بلغت نسبة التعليم الإعدادي 10% والتعليم الثانوي 32% والجامعة نسبة 33%، وحسب الدراسة تبين أن نسبة 32% من سكان المخيمات حصلوا على تعليم جامعي، فهم أعلى من سكان القرى التي بلغت نسبة التعليم الجامعي لديها 19%، كما أن الضغوط والتوترات النفسية أثرت على مستوى التحصيل الدراسي خاصة منذ إنفلاق إنتفاضة الأقصى حيث وصلت إلى مستوى ما دون المتوسط .

أما دراسة مركز اللاجئين والشتات (1999) بينت أن الإناث في المخيمات حظيت بأعلى نسبة من الأمية

(34.1%) مقابل الذكور (20%)، كما أن المرحلة الإعدادية كانت ذات المستوى الأعلى في التعليم وخاصة لدى الذكور بنسبة (37%) مقابل الإناث (29.1%) أما نسبة التعلم الإبتدائي كان أقل من الإعدادي لأن الأغلب لسكان المخيمات لا يخرج من المدرسة قبل إنهاء هذه المرحلة، أما مرحلة الثانوي فكانت نسبة الذكور أعلى من الإناث حيث بلغت النسبة (10.1) مقابل الإناث (7.7%)، أما الدبلوم والجامعة فما فوق كانت نسبة الذكور أعلى من الإناث بنسبة (9.2%) دبلوم و (2.6%) جامعة فما فوق، أما الإناث نسبة الدبلوم (7.1%) والجامعة فما فوق نسبة (0.8%)، وبلاظ من المجموع الكلي للنسب الذكور والإناث أن أعلى نسبة من التحصيل العلمي هي المرحلة الإعدادية والتي بلغت نسبة (33.1%) وأقلها نسبة التحصيل الجامعي بنسبة (1.7%) مما يدل على حرص سكان المخيمات على إكمال المرحلة الأساسية الأولى من الدراسة، وبعد ذلك يبدأ التسرب والخروج من المدرسة والإنخراط في صفوف العمل للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية وزيادة دخل الأسرة، أو لإعتقاد الكثير أن المدرسة والعلم لن تأتي بالفائدة الكبيرة له وسرعة تحصيل المال فيندفع لصفوف العمل متخلياً عن دراسة وعلمه، كما يلاحظ أن نسبة التحصيل الجامعي قليلة في صفوف شباب المخيمات وخاصة لدة الفتيات التي من المتوقع خروجها من المدرسة إما للزواج المبكر أو الإنخراط بمجال العمل للمساعدة بتحسين الظروف، أو السماح لها بتكميل مرحلة الثانوية أو الدبلوم فقط حتى لا تقضي سنوات بالحصول على العلم والنتيجة لها واحد هي الزواج والجلوس في البيت فيكون القرار لبعض الأهل بإخراجها من المدرسة مبكراً للتعلم شؤون تدبير البيت، من الملاحظ أن هذه الدراسة حدثت في فترة الإنتفاضة الأولى والتي كان فيها ممارسات كثيرة من الإحتلال الصهيوني بإغلاق المدارس والجامعات لفترة طويلة مما دفع لكثير من الطلاب بعدم العوده للدراسة والإنخراط بسوق العمل أو الإعتقال والإستشهاد والإنخراط في صفوف العمل المقاوم، وبمقارنة هذه النتائج لعام (1996م) بنتائج عام (1987) قبل حدوث الإنتفاضة نلاحظ أن الأمية كانت نسبتها بين الجنسين (22.3%) مما يلاحظ إرتفاعها عام 1996م (27.05%) أما التحصيل المدرسي الكلي فكان عام 1987م (64.4%) إذا تم جمع نسبة جميع النسب للتحصيل المدرسي لا نلاحظ فرق كبير بينهما، أما التحصيل الجامعي نلاحظ أن نسبة التعليم لعام 1987م كانت (13.3%) أما لعام 1996م (1.7%) للجامعة والبلوم (8.2%) فيلاحظ إنخفاض هذه النسبة نتيجة حدوث الإنتفاضة والسياسات الإسرائيلية، أما تقارن نتائج عام (2006م) يلاحظ أن نسبة الإنمادج بالتعليم الجامعي والدبلوم إذا تم جمع نتائج الذكور والإناث يلاحظ الإرتفاع في نسبة التعليم العالي والإقبال على التعليم، فيلاحظ أن للإحتلال الإسرائيلي والتهجير للمواطنين من أراضيهم، كان دافعاً قوياً لدفع سكان المخيمات للإقبال على التعليم وخاصة في صفوف الذكور، وكام أيضاً سبباً في تسرب بعض الطلاب لأجل البحث عن العمل والمساعدة في تحسين ظروف المعيشة للأسرة، ولكن الخوف ما زال يترقب كثير ممن يحصلون على الشهادات العلمية عن مدى توفر الوظيفة المناسبة لهم في سوق العمل أم سعود للبحث عن أعمال أخرى يدوية بعيداً عن مجال التخصص، أو الهروب من الأعمال التي لا تناسب ثقافتهم العلمية فإذا لم تستطع الجهات المسؤولة أن

توفر فرص العمل فسوف يصاب كثير من الخريجين بمشاعر الإحباط واليأس وعدم تقدير العلم، وفقدان الثقة بالمسؤولين وصانعي القرار، مما يدفع به أحيانا للبحث عن فرصة أخرى خارج الوطن والهجرة، أم يصاب بمشاعر الإنزغال وعدم الإكتراث بالمجتمع ومشكلاته والإكتفاء بالجلوس بالبيت لحين حصول الفرصة المناسبة، أو يضطر للعمل كعامل في إحدى الحرف، مما يعكس كل ذلك تأثيره السلبية على مشاعر الشباب وخاصة اللاجئين، فيصاب بالإكتئاب والعزلة والإغتراب عن المحيط من حوله .

مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالحياة السياسية

بعد الإطلاع على نتائج المشاركة السياسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام في كل من القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية في الإنتخابات الرئاسية لعام 2005 والإنتخابات التشريعية الثانية لعام 2006، ودراسة مشاركة اللاجئين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومقارنتها مع المدن والقرى لقياس وجود أو عدم وجود إغتراب سياسي لدى اللاجئين، تم دراسة مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الإنتخابات الرئاسية للعام 2005، والإنتخابات التشريعية للعام 2006، حيث بلغت نسبة المقترعين من المخيمات في الإنتخابات الرئاسية 13%، في حين نسبة المقترعين من المدن بلغت 34% ومن القرى 53%، وهذا يدل على تدني نسبة المشاركة لسكان المخيمات في الإنتخابات الرئاسية مقارنة مع المدن والقرى، في حين بلغت نسبة مشاركة سكان المخيمات في الإنتخابات التشريعية الثانية 14% مقارنة مع مشاركة سكان المدن والتي بلغت 38% ومشاركة سكان القرى 48%، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة لسكان المخيمات في كل من الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية نسبة ضئيلة جداً، والجدول التالي يبين توزيع المقترعين على المدن والقرى والمخيمات [1]:

توزيع المقترعين في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية حسب منطقة السكن ومكان السكن، (نسبة مئوية):

مكان السكن	الإنتخابات الرئاسية			الإنتخابات التشريعية		
	الضفة	غزة	الوطن	الضفة	غزة	الوطن
مدن	25	51	34	28	52	38
قرية	69	23	53	66	21	48
مخيم	6	26	13	6	27	14

كما تفيد نتائج الإنتخابات سواء التشريعية أو الرئاسية أن لا فرق بين اهتمام اللاجئ أو غير اللاجئ، حيث تقاربت نسبة المقترعين حسب حالة اللجوء مقارنة بالتوزيع العام للسكان (نسبة مئوية):

المرحلة الإنتخابية	لاجئ	غير لاجئ
الإنتخابات الرئاسية	42.2	57.8
الإنتخابات التشريعية	42.3	57.7
التوزيع العام للسكان فوق 18 سنة	42.6	57.4

في حين توافق التوزيع العام للسكان في الضفة الغربية وفي قطاع غزة من حيث حالة اللجوء مع توزيع المقترعين في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية كما يوضح الجدول التالي (نسب مئوية):

حالة اللجوء	الانتخابات الرئاسية		الانتخابات التشريعية		التوزيع العام للسكان
	الضفة	غزة	الضفة	غزة	فوق 18 سنة
لاجئ	30.6	64.5	24.5	68.5	65.5
غير لاجئ	69.4	35.5	75.5	31.5	34.5

أما من حيث نسبة التعليم، كانت أعلى نسبة من المقترعين اللاجئيين في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي (36%)، في حين كانت أعلى نسبة في الانتخابات التشريعية من ذوي التحصيل العلمي كلية وأكثر (43%).

أما غير اللاجئيين فكانت أعلى نسبة لهم في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي (36%)، وفي الانتخابات التشريعية من ذوي التحصيل العلمي كلية وأكثر (38%).

عضوية المجلس التشريعي وفقاً لحالة اللجوء:

يشكل النواب اللاجئون ثلث أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني (48 نائباً) منهم 22 في الضفة الغربية و26 في قطاع غزة، والثلثان من غير اللاجئيين (84 نائباً) منهم 22 نائباً من سكان قطاع غزة، و62 نائباً من سكان الضفة الغربية. وينتمي 29 نائباً من النواب اللاجئيين لحركة حماس، و15 نائباً لحركة فتح. وينتمي 45 من النواب غير اللاجئيين لحركة حماس، و30 لحركة فتح، والجدول أدناه يوضح أدناه التوزيع مع الإنتماء السياسي:

اللجوء	العدد الكلي	ضفة غربية	قطاع غزة	الإنتماء السياسي	الإنتماء السياسي
لاجئ	48	22	26	حركة حماس	حركة فتح
غير لاجئ	84	62	22	حركة حماس	حركة فتح
المجموع	132	84	48	74	45

المصدر: الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني (يناير) 2007.

يلاحظ من الإحصائيات أن مشاركة اللاجئيين بالانتخابات التشريعية والرئاسية بالضفة الغربية وغزة الأقل مقارنة بالمدن والقرى، حيث بلغت نسبة مشاركة المخيم (13%) (للرئاسة ونسبة (14%) للتشريعي مقابل المدن نسبتها (34%) (للرئاسة و (38%) للتشريعي، والقرى (53%) (للرئاسة و (48%) مما يدل على إنخفاض نسبة الإقبال للمشاركة بالانتخابات لسكان المخيمات، وارتفاعها بشكل ملحوظ لدى سكان القرى، ولعل ذلك يعود بسبب سوء الأحوال المعيشية التي يعيشها سكان المخيمات والتي لا يجدون إهماماً كافياً من المسؤولين لتحسين تلك الأوضاع وتهميشهم من كثير من المشروعات، كذلك عجز المسؤولين وأصحاب القرار عن إيجاد الحلول لأوضاعهم من خلال ما يوقع من إتفاقيات وحوادث مفاوضات، مما يؤدي لفقدان الثقة

بالمسؤولين الذين لا يسعون لتحسين أوضاعهم والدفاع عن قضاياهم في المخيمات مقارنة بالإهتمام بالمدن وتطويرها وتحسن أوضاعها، كما أن اللاجئين بغزة أكثر إقبالاً على المشاركة بالانتخابات مقارنة مع الضفة الغربية، عكس غير اللاجئي حيث أن النسبة الأكبر للمشاركة بالضفة الغربية والأقل في غزة، وهنا يلاحظ أن اللاجئين أكثر فعالية بمخيمات غزة في صنع القرارات السياسية وتحسين أوضاعهم، والدفاع عن قضاياهم من لاجئين مخيمات الضفة، ولعل ذلك يعود إما لزيادة النسبة السكانية فيها أو بسبب عدم توفر الفرص لهم للمشاركة بأعمال أو نشاطات أخرى بسبب ضيق المساحة السكانية، وعدم توفر فرص عمل وإنتشار البطالة والإقبال على التعليم، فيدفع بهم للتوجه للعمل السياسي ومشاركة أصحاب القرارات السياسية في صنعها، مقارنة مع لاجئين الضفة الغربية الذين إندمجوا بالعمل داخل المدن أو إسرائيل فقلل من نسبة المشاركة لديهم .

كما يلاحظ أن نسبة المشاركين في الإنتخابات وصنع القرار السياسي من اللاجئين المتعلمين نسبة كبيرة وهذا يدل على مدى الإقبال الكبير للاجئين على الإهتمام بالعلم والتعلم وخاصة في قطاع غزة ولعل ذلك يعود لنفس الأسباب السابقة، كما أن نسبة أعضاء المجلس التشريعي تصل إلى ثلث عدد النواب والنسبة الأكبر كانت من غزة مقابل الضفة الغربية مما يعطي دليلاً على وجود مشاعر الإندماج بالمجتمع والمشاركة وعدم تعزيز العزلة السياسية للاجئين، وإعتبارهم لهم حق صنع القرار والتأثير على المسؤولين لأجل حمايتهم والدفاع عن قضاياهم وعدم تعزيز جانب الإغتراب في نفوسهم .

آمال أبو خديجة

نسيم شاهين

المصدر: الإنتخابات الفلسطينية الثانية: (الرناسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني (يناير) 2007.

المصدر: كتاب الإحصاء الفلسطيني السنوي رقم (8) لسنة 2007م (1)

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد (53) لسنة 2003م (2)

المصدر: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) لسنة 1999م (3)

(مصدر سابق: كتاب الإحصاء الفلسطيني) (4)

مصدر سابق : مجلة الدراسات الفلسطينية (5)

(مصدر سابق : مركز اللاجئين (شمل) (6)

مصدر سابق : جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (7)

مصدر سابق : مجلة الدراسات الفلسطينية (8)

(مصدر سابق : مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل (9)

[1] المصدر: الإنتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006،
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثانين (يناير) 2007.